

فان له ان العزم كفارة واحدة ان يجاها لا يما في المداومة
 بالمال والزاوية عليه مكانة نزل قاله القاضي والسيروا
 عمران بن بوش وهو الحواب واليه استأثر بقوله علي
 ان العزم ينفي على ذلك انه لا يستتبع العود فيما اراد
 على الواحدة وأنه لو ارجع في المرة الثانية وعاد في
 الثالث ان يجرم واحدة على كفارة اليقين بانه وقدر
 كفارة على اليقين **من** حرم قبلها الاستمتاع **بها**
 وحرم على المخالف قبل اكمال الكفارة الاستمتاع
 بالمخالف منها ولو عذمت الوطئ حله لقوله تعالى
 من قبل ان يناسا على عزمه وعليه الاكثر ظاهره
 حرمه الاستمتاع قبلها ولو عجز عن كل انواع الكفارة
 وجوز المظن **وعليها منه** اي جوابا لاسئله
 اعانة على محبة **من** وجب ان يحاكم نفسه المحاكم
من قال فيها وجبت عليها ان تمتع من نفسها فان
 خشيت منتم على نفسها رقت امرها الى الحاكم
 فيمقتضيه من وطئها وبودبه ان اراد ذكره يلزم بها
 حرمه قيل ان يكون شرط الاستئذان اما بكونه
 موافقا لبيت فما يثبت ان من عليها له المظن لو جازها
 ورايها احرافا بقدره واليه استأثر بقوله وجاز
 كونه موافقا لمن ومنه يوم ان من عزم جوابا لاسئله
 موافقا لبيت واحد خشية الوقوع في المحظور وانما
 الرجعية فانه لا يكون موافقا لبيت وهو وان امن
 بالحق ان الرجعية تمنح له النكاح والمظاهر
 منها ثابتة العزيمة هي حجة النكاح **من** وسقط ان
 تلقف ولم يتجاوز بالطلاق الثلاث **يعني** ان الرجل

اذا

ان علق ظمارا رجعة علي دخول الدار ثلاثا بان قال لها
 اني دخلت الدار فانت علي ظمار اي ثمانية طلقا طلاقا
 ثلاثا او طلاقا مكملة للعزيمة قبل دخول الدار والظمار
 يحل عنه وفادته انه لو عادت اليه بعد زوج لم يلزمه
 ظمارا لا تعادلت اليه لعزيمة جديدة فلو طلقا طلاقا
 فاجبر عن الثانية فانه اذا عاها اليه عزيمة بعد زوج
 او قبلها فان الظمار يعود عليه ما بقي من العزيمة
 الاولى شي ولو عادت فزوجها ولم يتجاوزها اذا انجز
 بان دخلت الدار ثم طلقها فاليقين باقية عليه
 فيلزمه كفارة الظمار اذا تزوجها بعد زوج ثم ان
 طلاق السقوط فيه يجوز ان الظمار لم يلزم حتى
 قال سقطا الا ان يقال وسقط حكمه واعتباره او وثقا
 بطلاق الظمار **او** تلحقا كانت طالق ثلاثا وانت علي
 ظمار اي قوله كغير مدحول بها انت طالق وانت علي
 ظمار اي يعني ان الزوج اذا قال لزوجته انت طالق
 طالق ثلاثا وانت علي ظمار اي فان الظمار لا يلزمه
 سقوطا بطلاقه لعدم وجود محله وهي العزيمة لان
 الرجعية انقطعت عزيمة ما بالطلاق الثلاث ومارت
 الحسية وكذا لا يلزمه الظمار اذا انجز عن الطلاق
 السابق لغير المدحول بها انت طالق وانت علي كغير
 اي لان الرجعية الغير المدحول بها كانت باقيا ولو وقع
 الطلاق عليها ومارت الحسية اذ لا عزيمة عليها
 فلا يلزم منها لانها ليس من جنس الطلاق كذا في
 ما اذا اروق علي الخلع طلاقا فيلزمه حيث كان نسفا
 لا نجسوا واحدا لا ممنوم لقوله ثلاثا اذا الواحدة

٢٩١
 وفي نسخة لم يكن فيها
 هذه